

إلى الفاضل المحترم السيد شكيب بنموسى
رئيس لجنة النموذج التنموي
الرباط

التاريخ: 0 مارس 2020
الرقم: 2020/02
الموضوع: وضعية المتقاعد ومكانته في السياسات العمومية

السيد الرئيس،

بعد التحية المشفوعة بالتقدير والاحترام،

لنا عظيم الشرف أن ننهي إلى سيادتكم أن "فدرالية الجمعيات الوطنية للمتعاقدين بالمغرب" تأسست بتاريخ 15 دجنبر من سنة 2005، وتعدّ اليوم في عضويتها ستة وثلاثين (36) جمعية تمثل ما يفوق مائتي ألف متقاعد من القطاع العمومي والشبه العمومي، والقطاع الخصوصي. تكمن مهمة الفدرالية في الدفاع عن حقوق ومكتسبات المتقاعدين المادية والاجتماعية والصحية، وكذا في العمل على الحفاظ على هذه المكتسبات وتحسينها.

إن الفدرالية، منذ تأسيسها، وهي تبذل جهوداً متواصلة من أجل التوصل إلى مزيد من العناية والاهتمام بالمتقاعدين والأرامل من طرف السلطات العمومية، وإلى ترجمة هذه العناية على أرض الواقع، وذلك بإشراك المتقاعدين في بلورة السياسات العمومية والحوار الاجتماعي والمناقشة حول إصلاح أنظمة التقاعد، وكذا بتمثيلهم في المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي وفي المجالس الإدارية لصناديق التقاعد.

وما فتئت الفدرالية تؤكد على أن حالة التهميش والعزلة التي يعيش عليها المتقاعد ناتجة بالأساس عن عدم تواجده في مثل هذه المنابر التي تُعتبر فضاءات ملائمة لإسماع صوته وطرحه للمشاكل التي تعترضه، والتعبير مباشرة عن رأيه بخصوص البحث عن أنجع الحلول لهذه المشاكل. كل هذا لن يتنافى في اعتقادنا مع تواجد مؤسسة عمومية تعنى بشؤون المتقاعدين (مجلس أعلى، مندوبية سامية، أو غيرها، طبقاً لروح الدستور) التي أصبح التفكير في إحداثها أمراً ضرورياً أمام الارتفاع المتزايد لعدد هؤلاء الأشخاص وأمام ضخامة مشاكلهم.

إن العناية بالمتقاعدين، السيد الرئيس، تقتضي كذلك وبالدرجة الأولى تحسين أوضاعهم المادية وقدراتهم الشرائية التي تبقى جدّ هشّة بحيث يوجد من بينهم عدد كبير يتقاضون معاشاً دون الحد الأدنى للأجور، بل إن الدخل المعاشي لأغليبتهم لا يتعدى الحد الأدنى للمعاش المُحدّد منذ 2018 في 1500 درهم شهرياً بالقطاع العام و1000 درهم بالنسبة للقطاع الخاص.

على هذا الأساس تشرف الفدرالية بعرض فيما يلي أهم مقترحاتها على أنظار لجنة النموذج التنموي:

- استفادة الأرملة من المعاش الأدنى بكامله؛
- تعميم المعاش الأدنى (1500 درهم) على كافة صناديق التقاعد والرفع به إلى الحد الأدنى للأجور وجعله مواكباً لهذا المرجع؛
- تقييم سنوي للمعاشات، يستجيب لغلاء المعيشة ويُطبّق من طرف كافة صناديق التقاعد؛
- استفادة المتقاعدين من الزيادات في الأجور التي تُقرّها الحكومة بالنسبة للقطاع العمومي، وتلك التي يعتمد عليها القطاع الخاص فيما يتعلق بمستخدمي هذا القطاع؛
- التخفيف من العبء الضريبي، وذلك في إطار نظام ضريبي خاصّ بالمعاشات يشملُ جدولاً ضريبياً مستقلاً يتضمّن نسباً منخفضة يستفيد منها كافة المتقاعدين الخاضعين للضريبة.

هذا واعتباراً لما سبق ذكره، فإننا واثقون من أنّ لجنة النموذج التنموي المؤقّرة لن يفوتها إصدار التوصيات الضرورية الهادفة إلى تحسين الأوضاع المادية لشريحة من المواطنين أعطوا الكثير للبلاد وبإمكانهم إعطاء المزيد، وذلك تجاوباً مع روح الإرادة المولّية، وطبقاً للتوجهات الملكية السامية الرامية إلى الرفع من مستوى المعيشي والقدرة الشرائية لكافة أفراد الشعب.

وفي الختام اسمحوا لي، السيد الرئيس، أن أوافيكم طيه بورقة مختصرة لأفكار ومقترحات الفدرالية، آملي أن تفضلوا بإتاحتنا فرصة اللقاء بسيادتكم وبأعضاء اللجنة المحترمين قصد إطلاعكم مباشرة وبتفاصيل أوسع على مشاكل المتقاعدين وتطلعاتهم. ونبقى في انتظار تحديد التاريخ المناسب لسيادتكم بخصوص هذا اللقاء، ولكم منا جزيل الشكر وخالص الامتنان.

وتفضلوا، السيد الرئيس، بقبول أسمى عبارات تقديرنا واحترامنا.

رئيس الفدرالية

العربي العزاوي

فدرالية الجمعيات الوطنية

للمتعاقدين بالمغرب

الرباط - الهاتف: 0668 20668

الرئيس

41، شارع الصنوبر، قطاع 04-21، حي الرياض، الرباط - الهاتف: 0668 20668

البريد الإلكتروني: fanarem_retraite@yahoo.fr

ورقة ملخصة لمقترحات الفدرالية المؤمل مناقشتها مع "لجنة النموذج التنموي"

حول وضعية المتقاعد ومكانته في السياسات العمومية
(11 مارس 2020)

1) مأسسة قطاع التقاعد ودور المتقاعد في المجتمع وتمثيلية المتقاعدين

- إحداث مؤسسة عمومية تُعنى بشؤون المتقاعدين (مجلس أعلى، مندوبية سامية أو غير ذلك، طبقاً لروح الدستور)؛
- ضمان استمرارية وديمومة المعاشات من طرف الدولة؛
- تطبيق قانون 1982 المتعلق بالتعويض الإجمالي للمتقاعد بهدف تشغيل الشباب؛
- إخضاع المؤسسات التي تنهج التنمية التكنولوجية (digitalisation) إلى إسهامات إضافية لصالح صناديق التقاعد لتعويض هذه الأخيرة عن التقليل من مواردها نتيجة لانخفاض عدد المأجورين المساهمين في هذه الصناديق؛
- إشراك ممثلي المتقاعدين في الحوار الاجتماعي؛
- تعميم تمثيلية المتقاعدين في الأجهزة المسيرة لصناديق التقاعد؛
- إشراك المتقاعدين في دراسة إصلاح أنظمة التقاعد؛
- تمثيلية المتقاعدين في المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي؛
- تهيئة قدرات المتقاعدين وإمكانياتهم وكفاءاتهم بقصد الاستفادة من خبرتهم وتجربتهم في شتى المجالات؛
- ترسيخ مبدأ المسؤولية الاجتماعية للمقاولة في التعامل مع المتقاعدين؛
- إلغاء مبدأ التقاعد التكميلي غير الإجمالي (CIMR)، وكذا السقفين المطبقين من طرف CNSS (6000 درهم و 7000) وإرساء مبدأ الاقتطاعات على الأجور واحتسابها في المعاش؛
- إحداث حد أدنى للدخل كعاش المسنين تموله صناديق الدولة وتضمنه الدولة مع الاستفادة من الحماية الاجتماعية والصحية.

2) تحسين الأوضاع المادية والاجتماعية للمتقاعدين والأرامل

- استفادة الأرملة من المعاش الأدنى بكامله؛
- تعميم المعاش الأدنى على كافة صناديق التقاعد؛
- الرفع من المعاش الأدنى إلى الحد الأدنى للأجور؛
- تطبيق تقييم سنوي للمعاشات، يكون مواكباً لغلاء المعيشة ومُطبّقاً من طرف كافة صناديق التقاعد؛
- استفادة المتقاعدين من الزيادات في الأجور التي تُقرّها الحكومة بالنسبة لموظفي القطاع العمومي، وتلك المعتمدة من طرف القطاع الخاص فيما يتعلق بمستخدمي هذا القطاع؛
- التخفيف من العبء الضريبي، وذلك في إطار نظام ضريبي خاص بالمعاشات يشمل جُزءاً ضريبياً مستقلاً يتضمّن نسباً منخفضة يستفيد منها كافة المتقاعدين الخاضعين للضريبة؛
- بلورة سياسة أسعار تفضيلية لفائدة المسنين بخصوص مرافق النقل البري السككي والجوي، وكذا خدمات عمومية من قبيل الخدمات الثقافية والجماعية (المتاحف، المكتبات والملاعب، وغير ذلك)؛
- إحداث على صعيد جهات المغرب وعمالاته مراكز للشيوخة ونوادي للمتقاعدين.

41، شارع الصنوبر، قطاع 21-04، حي الرياض، الرباط - الهاتف: 0668 15 52 03

البريد الإلكتروني: fanarem_retraite@yahoo.fr